● أخبار قصيرة

بولندا.. مشروع لتعليق حق اللجوء بشكل مؤقت

أعلن رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك عن نيته تعليق حق اللجوء مؤقتًا كجزء من سياسة جديدة للهجرة. وأشار توسك إلى مزاعم تفيد بإساءة استخدام هذا الحق من قبل بيلاروسيا وروسيا، وفقًا لتصريحاته.

وصرح توسك قائلاً: "يجب أن تستعيد الدولة السيطرة الكاملة على من يدخل ويغادر بولندا". وأضاف أن تعليق حق اللجوء سيكون جزءًا من استراتيجية شاملة سيتم طرحها خلال اجتماع وزاري مقرر غدا الثلاثاء، حسبما أفادت وكالة الأنباء البولندية.

أستراليا تستثمر ٣ مليارات دولار في باكستان

تعتزم الحكومة الأسترالية استثمار ٣ مليارات دولار في باكستان ضمن مشروع يمتد لخمس سنوات، وذلك بهدف تطوير وإدارة الموارد المائية، بما في ذلك إنشاء قنوات ري للاستخدامات الزراعية.

وقد تم توقيع وثيقة التعاون من قبل كاظم نياز، نائب الوزير الاقتصادي، ووينديي أمبرغر، الرئيس التنفيذي لمركز البحوث الزراعية الدولية.

ويُذكر أن الهدف النهائي لهذا المشروع هو تحقيق الأمن الغذائي في باكستان وتعزيز النمو الاقتصادي.

كازاخستان وتركمانستان تبنيان ممراً "عبر أفغانستان"

وفقًا للوثائق التي تم توقيعها خلال زيارة الرئيس الكازاخستاني "قاسم جومارت توكاييف" إلى تركمانستان في ١٠ أكتوبر، ستقوم كازاخستان وتركمانستان ببناء ممر "عبر أفغانستان".

وصرّح "مراد كارابايف"، وزير النقل الكازاخستاني، بأن هذا المسار سيمر عبر أراضي كازاخستان وتركمانستان، ثم يصل إلى أفغانستان، وسيوفر إمكانية الوصول إلى باكستان والخليج الفارسي والمحيط الهندي.

وكجزء من الزيارة الرسمية لتوكاييف، وقّع مسؤولو البلدين أربع وثائق، تشمل مذكرتي تفاهم واتفاقيتين حكوميتين في مجال النقل.

يُعد مشروع "عبر أفغانستان" أحد المشاريع الإقليمية المهمة لتسهيل النقل وتطوير التجارة الدولية في آسيا الوسطى وجنوب آسيا.

ومن خلال المرور عبر أفغانستان، سيربط هذا المشروع دولًا مثل كازاخستان وتركمانستان بطرق تجارية جديدة في باكستان والخليج الفارسي والمحيط الهندي.

في تحرك هو الأخطر منذ الحرب الباردة

ارتفاع وتيرة التسليح في أوروبا الشرقية

الوفاق/ بعد عقود من التجاهل من قبل حلف الناتو الذي يواصل عقلية الحرب الباردة، يحاول التكتل العسكري استئناف استثماراته في المعدات العسكرية بعد اندلاع الحرب بالوكالة في أوكرانيا. ووفقًا لبلومبرج، تتصدر بولندا وإستونيا مشتريات الحلف. وقد أعلن رئيس سلوفاكيا عن "لحظة عاطفية" عندما هبطت أول طائرات مقاتلة من طراز F-١٦ المكتسبة حديثًا في بلاده في يوليو، واحتفلت بوخارست بأن طائرات F-٣٥ الأمريكية "يتم بناؤها لرومانيا".

زادت ١٤ دولة عضو الإنفاق الدفاعي منذ بداية النزاع الأوكراني بما يعادل ٧٠ مليار دولار هذا العام وحده. ومع ذلك، فقد كشفت طلبات الطائرات المقاتلة والمروحيات والدبابات وأنظمة الصواريخ عن مدى الحاجة إلى المزيد من العمل للوصول إلى معايير الناتو في وقت يقول المراقبون الدوليون إنه الأخطر منذ الحرب الباردة.

وقال الجنرال دانيال زميكو، رئيس أركان القوات المسلحة السلوفاكية: "بعد عدم فعل أي شيء تقريبًا في هذا المجال لمدة ٢٠ عامًا، فإنه أشبه بقفزة من آلات الجيل الأول أو الثاني مباشرة إلى الجيل الرابع أو الخامس. إنه مثل الانتقال من كمبيوتر بمعالج ٣٨٦ إلى أكثر حلول الشبكات تقدمًا متعددة النواة اليوم".

ازدياد الإنفاق العسكري

تم تحفيز الجناح الشرقي للناتو في البداية من خلال زيادة الإنفاق العسكري خلال أزمة القرم عام ٢٠١٤. فعلى سبيل المثال، أنفقت إستونيا في الـ ١٨ شهرًا الماضية أكثر مما أنفقته في الـ ٣٠ عامًا الماضية، وفقًا لرئيس وكالة المشتريات الدفاعية في الدولة البلطيقية، ماغنوس-فالديمار سار.

يقول بعض النقاد إنها علامة على أن دول أوروبا الشرقية بدأت في فعل ما كان ينبغي عليها فعله عندما انضمت إلى الحلف في عام ١٩٩٩. ووفقًا لتقديرات التحالف العسكري، تمثل دول أوروبا الشرقية حاليًا خمسة من أكبر سبعة منفقين على الدفاع في الناتو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، مع احتلال بولندا المرتبة الأولى، متجاوزة ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

من بين طلبات المعدات العسكرية عشرات الطائرات المقاتلة، وأكثر من ١,٣٠٠ دبابة من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، و١٠٠ مروحية هجومية من طراز AH-٦٤E Apache من شركة Boeing Co.، والتي تبلغ قيمتها مليار دولار، وهي أكبر صفقة استحواذ لبولندا على الإطلاق. وفي أغسطس، وقعت الحكومة صفقة بقيمة ١,٢ مليار دولار مع شركة Raytheon Technologies Corp. لإنتاج مكونات لبطاريات الدفاع الجوي باتريوت.

ووفقًا للسلطات العسكرية التي أجرت معها وسائل الإعلام مقابلات، فإن الاستثمار لا يقتصر على اقتناء المعدات فحسب، بل يشمل أيضًا مرافق تخزين جديدة وتدريب الأفراد وتوسيعهم والتكامل بين الشركاء.

فعلى سبيل المثال، تعهدت بولندا بمضاعفة عدد الجنود المحترفين إلى أكثر من الضعف ليصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ بحلول عام ٢٠٣٥. وقد أضاف الجيش حوالي ٢٠,٠٠٠ جندي، ليصل العدد الإجمالي إلى ١٣٤,٠٠٠ بحلول نهاية عام ٢٠٢٣. وفي أماكن مثل رومانيا، هناك ضغط لرفع الرواتب الأولية من حوالي ٥٠٠ يورو (٦٥٠ دولارًا) شهريًا الآن لجذب الجنود الشباب.

وقال زميكو: "من الصعب تعليم شخص يبلغ من العمر ٤٠ أو ٤٥ عامًا كيفية استخدام هذه الأنظمة الجديدة. من الناحية المثالية، تجد شابًا يبلغ من العمر ١٨ عامًا قضى بالفعل مئات أو حتى آلاف الساعات في استخدام أجهزة الكمبيوتر".

وعندما سُئل عما إذا كانت أوروبا لديها أيضًا فرصة لزيادة إنتاجها من الأسلحة، قال السلوفاكي: "السؤال الحقيقي هو ما إذا كانت أوروبا لديها الإرادة للقيام بذلك. هل ستكون مستعدة لشد الحزام وإخبار مواطنيها بأنه خلال السنوات القليلة المقبلة، أو حتى عقد من الزمان، قد لا يتحسن مستوى المعيشة لأننا بحاجة إلى إعطاء الأولوية لأمننا؟"

يُذكر أن ٢٣ دولة من أصل ٣٢ دولة عضو في الناتو وصلت إلى هدف الإنفاق الدفاعي للتحالف العسكري الغربي في عام ٢٠٢٣، وهو رقم قياسي. ويمثل هذا الرقم التقديري زيادة تقارب أربعة أضعاف عن عام ٢٠٢١ عندما حققت ست دول أعضاء فقط الهدف.

اتفق أعضاء الناتو العام الماضي على تخصيص ما لا يقل عن ٢٪ من ناتجهم المحلي الإجمالي للدفاع، مع عكس الارتفاع في الإنفاق المخاوف بشأن الحرب في أوكرانيا. وارتفع الإنفاق الدفاعي عبر الحلفاء الأوروبيين وكندا بنسبة ١٨٪ تقريبًا هذا العام وحده، وهي أكبر زيادة منذ عقود، وفقًا للأرقام التقديرية للناتو التي تم نشرها في ١٧ يونيو.

مخاوف واعتقادات وهمية

تخشى العديد من الدول الأعضاء، مثل بولندا وإستونيا، من إعادة انتخاب الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي أعرب عن تشككه في التحالف الأطلسي. وقد وصف ترامب سابقًا العديد من حلفاء الناتو بأنهم يستغلون الإنفاق العسكري الأمريكي، وصرح خلال حملته الانتخابية بأنه لن يدافع عن أعضاء الناتو الذين يفشلون في تحقيق أهداف الإنفاق الدفاعي.

يساهم هذا في سبب آخر لكون الدول المجاورة لروسيا أو القريبة منها هي الأكثر إنفاقًا على الدفاع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث هناك احتمال حقيقي لعودة ترامب إلى البيت الأبيض.

في الوقت نفسه، لدى بولندا ودول البلطيق معتقدات وهمية بأنها يمكن أن تتحدى القوة العسكرية الروسية وتحظى بدعم الناتو إذا تسببت في أي تدهور في العلاقات مع موسكو. هذا أمر محبط لهذه الدول لأن الكرملين عبر مرات عديدة عن رغبة روسيا في إقامة علاقات ودية مع جيرانها وعدم اهتمامها بالانشغال في الرد على استفزازات الناتو.

لهذا السبب، ترغب بولندا ودول البلطيق في مزيد من العسكرة على أمل واهٍ بامتلاك دفاعات قوية إذا كانت هي السبب في المواجهة العسكرية مع روسيا، والتي لا تندرج تحت المادة الخامسة للدفاع الجماعي.

تحديات كثيرة

هناك العديد من التحديات التي تعترض الخطط الأوروبية في مجال التسليح منها الحاجة إلى تحديث البنية التحتية والتدريب بشكل شامل، كذلك صعوبة جذب وتدريب الجنود الشباب على التقنيات الحديثة، بالإضافة التكلفة الباهظة التي قد تؤثر على مستويات المعيشة في هذه الدول.

ويبدو أن هناك تباينًا في الرؤى بين دول شرق أوروبا وروسيا. فبينما ترى الأولى ضرورة التسلح كردع، تؤكد روسيا رغبتها في علاقات ودية مع جيرانها.

في النهاية، يثير هذا التوجه نحو التسلح المكثف تساؤلات حول مستقبل الأمن الأوروبي والعلاقات مع روسيا، وما إذا كان هذا النهج سيؤدي إلى مزيد من الاستقرار أم سيزيد من حدة التوترات في المنطقة.

لدى بولندا ودول البلطيق معتقدات وهمية بأنها يمكن أن تتحدى القوة العسكرية الروسية وتحظى بدعم الناتو إذا تسببت في أي تدهور في العلاقات مع موسكو

ألمانيا.. توافق حكومي لرفع مستوى الأمن في البلاد

نقلاً عن صحيفة "تاغس شبيغل"، توصلت الحكومة الائتلافية الألمانية المعروفة باسم "إشارة المرور" إلى اتفاق بشأن التفاصيل النهائية لحزمة أمنية جديدة لرفع مستوى الأمن في البلاد. وقالت "نانسي فايزر"، وزيرة الداخلية الاتحادية الألمانية في هذا الصدد: "هذه الحزمة الأمنية تعزز الأمن الداخلي لبلادنا".

وبهذا، وبعد مناقشات طويلة، توصلت الكتل البرلمانية المعروفة باسم ائتلاف إشارة المرور إلى اتفاق حول التفاصيل النهائية لما يسمى بالحزمة الأمنية. وأوضح "ديريك فيزه" و"كونستانتين فون نوتز" و"كونستانتين كوهله"، نواب الكتل البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر والحزب الديمقراطي الحر في الحكومة الائتلافية قائلين: "ستتغير لوائح الهجرة، وصلاحيات التحقيق الجديدة للسلطات الأمنية الاتحادية، وقانون الأسلحة في ضوء الجلسة الخبراء في البرلمان الألماني".

لذا، يجب التصويت على التغييرات التي تم الاتفاق عليها الآن في اجتماع لجنة الداخلية يوم الأربعاء من الأسبوع المقبل. وأوضح المسؤولون الألمان الثلاثة رفيعو المستوى أن "التصويت في البوندستاغ يجب أن يتم في نفس الأسبوع للوصول إلى البوندسرات في ١٨ أكتوبر". لم تكن التفاصيل حول التغييرات المخطط لها واضحة في البداية.

كما رحبت "نانسي فايزر"، وزيرة الداخلية الاتحادية الألمانية، بهذا الاتفاق. وقالت في تصريحات في برلين: "أنا سعيدة جداً بالاتفاق في الائتلاف الحكومي الذي توصلنا إليه في محادثات بناءة وجيدة". وأكدت: "حزمتنا الأمنية تعزز الأمن الداخلي لبلادنا".

كما أوضحت "فايزر" أنه بعد الهجوم المميت في زولينغن، هذه هي الاستجابة الصحيحة للتهديدات الهامة الحالية، خاصة من الإرهاب المتطرف الذي وصفته بأنه إسلامي. وأكدت: "سيتم تعزيز الحماية ضد الجرائم العنيفة بشكل كبير أيضاً".

ووفقاً لها، بالإضافة إلى الإجراءات في مجال قانون الأسلحة والصلاحيات الإضافية للشرطة، سيتم متابعة هذا الأمر أيضاً من خلال الترحيل المستمر للمجرمين العنيفين الأجانب.

تم تقديم هذه الحزمة الأمنية من قبل الحكومة الاتحادية الألمانية بعد هجمات بالسكاكين في مانهايم وزولينغن. يوفر هذا القانون تشديد قوانين الأسلحة، خاصة فيما يتعلق باستخدام السكاكين، ولكن أيضاً صلاحيات إضافية للسلطات الأمنية، وتشديد قوانين الإقامة، وتقييد مزايا طالبي اللجوء المرفوضين.

مؤخراً، أصبحت مسألة الأمن الأولوية الأولى للحكومة بعد الهجوم بالسكين في زولينغن بألمانيا، وفي هذا السياق، قدمت الحكومة الائتلافية مؤخراً مشروع قانون جديد لتعزيز الأمن الداخلي.

وبهذا، يزيد الائتلاف الحكومي الألماني من سرعته فيما يتعلق بالأمن. قالت نانسي فايزر، وزيرة الداخلية الاتحادية الألمانية مؤخراً في تصريحات في برلين: "لقد سلمنا مشروع القانون ذي الصلة". نحن نضمن المزيد من الحماية ضد الإرهاب، والترحيل الأكثر صرامة للمجرمين العنيفين، وحظر استخدام السكاكين، والتعرف على وجوه المجرمين.

بهذه الحزمة الأمنية، تستجيب الحكومة الاتحادية الألمانية للهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخراً بدوافع متطرفة في زولينغن، والذي أسفر عن مقتل ٣ أشخاص وإصابة ٨ آخرين.

وفقاً لمشروع القانون المقدم من الحكومة الائتلافية، يجب تطبيق حظر عام على السكاكين في الحافلات والقطارات لمسافات طويلة، وفي المهرجانات الشعبية والفعاليات الهامة الأخرى. كما من المقرر توسيع صلاحيات الهيئات الأمنية في مكافحة ما تصفه الحكومة الألمانية بالإسلام المتطرف. وفقاً لذلك، سيُسمح للسلطات التحقيقية في المستقبل بمقارنة الصور المتاحة للجمهور بيومترياً مع صور المشتبه بهم أو الأشخاص المطلوبين. هذا التعرف على الوجه يسهل تحديد هوية الأشخاص المعنيين.